

الخلفية الاجتماعية لطلاب وخريجي التعليم العالي في مصر ومواقفهم

راجي أسعد و كارولين كرافت

إن هدف هذا البحث هو استقصاء المحددات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية للحصول على التعليم العالي في مصر، ونسب التقدم داخل النظام التعليمي، والمواقف الاجتماعية للطلاب والخريجين الجامعيين وآرائهم. ويُظهر البحث أن الحصول على التعليم، وخاصة التعليم العالي، هو متساو شكلياً فحسب: ذلك أن تعليم أولياء الأمور، وخاصة ثروتهم، تحدد بشكل عال الحصول على التعليم. فضلاً عن ذلك، إن الجغرافيا هي أيضاً عامل يحدّ أكثر من الفرص، وخاصة لبعض الإناث. ويستخدم هذا البحث مسح 2009 للشبان في مصر، الذي جمع معطيات من عينة تمثيلية قومية للشبان بين سن العاشرة والتاسعة والعشرين.

حين نفكر بالحصول على التعليم، إن الطبيعة المحددة بشكل عال للثروة مزعجة بشكل خاص. إن إحدى الطرق التي تؤثر بها الثروة في الحصول على التعليم هو من خلال التدريس الخاص، الذي هو ضروري لتحضير الطلاب كي ينجحوا في الامتحانات في نهاية المدرسة الثانوية. فالعائلات الغنية تملك الإمكانيّة للدفع، بالتالي فإن أولادها يمتلكون فرصاً أعلى للنجاح. وحتى الشبان الذين هم مؤهلون جداً للتعليم العالي على نحو مساو من زاوية درجات اختبارهم لا يملكون احتمالاً متكافئاً لدخول مدرسة ثانوية عامة، وفي النظام المصري هذا هو المسار الذي يمكن أن يقود إلى التعليم العالي. إن الشبان الذين من العائلات الأغنى يمتلكون مدخلاً إضافياً، حتى حين يُنظر في درجات اختبارهم. ويعني هذا أن النظام الجامعي المجاني ظاهرياً في مصر هو في الغالب متاح للعائلات الغنية، ويصبح الدعم بالتالي انكفاً بما أن الموارد العامة التي تُنفق على التعليم العالي تذهب بشكل غير متناسب إلى الميسورين. إن سياسة مبررة على أساس الإنصاف تنتهي إلى تفضيل أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة الأقل.

وتظهر المكتشفات أن أولاد أولياء الأمور المتعلمين من المرجح أكثر أن يكونوا متعلمين أيضاً. وفي هذا السياق يمتلك تعليم الأم أهمية خاصة. ذلك أن أمّاً تحمل شهادة جامعية أمر

ينبئ باحتمال أن يدخل أولادها الجامعة أكثر من أب له هذه الوضعية. علاوة على ذلك، إن وجود أم أكثر تعليماً يحدث تأثيراً بالفتيات أكثر من الأولاد ويزيد من فرص ذهاب البنات إلى المدرسة وسعيهنّ إلى التعليم العالي فيما بعد. إن تعليم وثررة الوالدين أمران متواشجان مع الحراك بين الأجيال، ويظهر البحث غياباً كبيراً لحراك بين الأجيال كهذا في مصر. وحين يمتلك أولياء الأمور مستويات منخفضة من الثروة والتعليم، فإن هذه السمات تنقل إلى أبنائهم في شكل تحصيل تعليمي فقير، وبالتالي احتمالات توظيف فقيرة. ويعني هذا أيضاً أن التعليم الأفضل والوظائف الأفضل هم للشريحة الاجتماعية الاقتصادية نفسها من السكان وستبقى محجوزة لها.

ويلعب الجندر دوراً مهماً في تحديد الحصول على التعليم. ويُظهر الدليل بوضوح أن الفتيات يؤدين بشكل أفضل من الفتيان على المستوى الأكاديمي، لكن هذا لا يُترجم دوماً إلى مدخل أفضل إلى التعليم. وبالرغم من أن الفتيات يحصلن عادة على درجات اختبارات لدخول الثانوية العامة أعلى من درجات الفتيان، فإنهن يمتلكن فرصة أدنى لدخول الثانوية العامة من فتي حاصل على الدرجة نفسها. وبما أن مستوى درجة الاختبار لا يعتمد على الجندر، من المحتمل أن هذا يمثل قرارات لأولياء الأمور تستند إلى الجندر حول إن كانوا سيستثمرون في تعليم إضافي لأبنائهم. وفي هذا القرار، يميز أولياء الأمور ضد فتيات مؤهلات بشكل مساوٍ على أي حال، إن الإناث اللواتي ينجزن أي تعليم، حالما يبدأ الانطلاق في هذا الممر، يواصلن إلى مستويات إضافية بنسب أعلى بنقطة مئوية أو نقطتين من نسب مواصلة الذكر. إن النساء في التعليم العالي ناجحات، وتسمح درجات اختبارهن الأعلى لهن بخيار أكبر من الجامعات والفروع. وإذا سجلن في الجامعة، فاحتمال خروجهن منها قليل، بل إن احتمال تخرجهن أكبر وبسرعة لأن إعادتهن لسنوات الدراسة هي أقل من الرجال في الغالب، ومن المحتمل أكثر أن يواصلن دراسات ما بعد التخرج.

حين نفكر بالجغرافيا كعامل في التحصيل التعليمي، يتفاعل الجندر مع الجغرافيا: إن مكان إقامة النساء يؤثر بهن بطرق مختلفة أكثر من الرجال. فالنساء، خاصة في المناطق الريفية، يحصلن على تحصيل علمي أسوأ من نظرائهن الذكور. إن مسائل الثقافة والحصول على التعليم تشرح بشكل كبير هذه الفروق. وتلعب الثروة دوراً أيضاً: فبينما أقل من 40% من الذكور في فئة الثروة الأكثر فقراً، الذين يحضرون الجامعة، أو مؤسسة ما بعد ثانوية أخرى،

يفعلون هذا في المدينة التي تعيش عائلاتهم فيها، إلا أن هذا الرقم هو أكثر من 80% للإناث. إن الذكور الفقراء يجب أن يسافروا كي يدخلوا الجامعات، لكن الإناث غير قادرات على فعل هذا، وبالتالي يفتقرن إلى المدخل. وبينما تجعل التقاليد الاجتماعية من الأسهل للذكور أن يعيشوا دون عائلاتهم، فإن الإناث مقيدات بالبقاء مع أسرهن، وأن ينشذن التعليم في المدينة نفسها. وفي المناطق الفقيرة، التي لا تملك غالباً جامعات. وإذا كان من غير المحتمل أن تغادر الإناث المنزل، فمن غير المحتمل أيضاً أن يحضرن الجامعة. وعموماً، هناك اختلافات قوية مرصودة بين التحصيل العلمي بحسب المنطقة في مصر. إن دخول الجامعة هو الأعلى في المحافظات المدنية وأقل شيوعاً في المحافظات الأدنى والأعلى والحدودية.

تظهر مكتشفات البحث أن المسجلين في الجامعة، وخاصة النساء، يمتلكون صلات جماعية موسعة وشبكات اجتماعية. إن طلاب الجامعة والخريجين أكثر انخراطاً في المجتمع ويمتلكون أصدقاء أكثر، خاصة من الجنس الآخر، بالمقارنة مع غير المسجلين في الجامعة. وبينما كلا الجنسين أكثر تديناً قليلاً من الذين ليسوا في الجامعة، فإن الإناث اللواتي يحضرن الجامعة يعتقدن أن المجتمع أكثر تسامحاً دينياً. وهناك احتمال أقل بأن ترضي الطلاب المسجلين في الجامعة تجاربهم التعليمية، ويعود السبب بشكل كبير إلى المشكلات مع التعلم عن ظهر قلب في الجامعات. ومن المحتمل أكثر أن يتوقع المسجلون في الجامعات أن دور الحكومة هو أن تقدم لهم الوظائف، بينما غير المسجلين يشددون بشكل أكبر قليلاً على دورهم في العثور على التوظيف.

بذلت الحكومة المصرية بعض الجهود لتحسين الحصول على التعليم. وبصورة محددة، كان الدفع لزيادة تسجيل الفتيات ناجحاً. فعلى سبيل المثال، لم يدخل حوالي 20% من النساء بين سن 25 و29 أبداً إلى المدرسة، بالمقارنة مع أقل من 5% من من الذكور من العمر نفسه، رغم أن المدرسة الابتدائية والإعدادية إجبارية في مصر. على أي حال، إن فجوة الجندر الكبيرة هذه تتقلص مع مرور الوقت: فبين سن العاشرة والرابعة عشرة، معدل الطلاب الواسطي هو فقط 1% لم يسجل أبداً ونسبة النساء حوالي 3%. مع ذلك، ما يزال هناك عمل كثير يجب أن يُنجز. إن قوة عمل بتعليم رديء، والجودة المنخفضة للتعليم العالي، تشكلان عائقين جديين لتنافس مصر العالمي. بالتالي، إن تحسين جودة التعليم وعدالة الحصول عليه سيشكلان تحدياً، لكنهما جوهريان لنمو البلاد طويل الأمد ورفاه المجتمع المصري.